

إشكالية التعايش الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الإسلامية: دراسة الحالة الماليزية

عادل بن عمر*

الملخص

تعالج هذه الورقة البحثية المخاطر الداخلية التي تهدد الوحدة الوطنية في الدول الإسلامية ، من خلال إبراز تأثير النزاعات الطائفية في انهيار وتفكك الدول ، والإحاطة بأبعاد الظاهرة والسياسات المتبعة لإدارتها ، وتحديد العوامل المؤدية لإثارتها ، علاوة على الكشف عن خبرة الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية في إدارتها للتعهد الطائفي ، من خلال البحث عن أفضل السبل وأبرز المداخل التي اعتمدها التجربة الماليزية في إدارة التعهد الطائفي .

الكلمات المفتاحية: الوحدة الوطنية ، التعددية المجتمعية ، ماليزيا ، العنف الطائفي ، النزاع الطائفي .

Résumé

Le présent document de recherche aborde les risques internes pesant sur l'unité nationale dans les Etats Islamiques, en mettant en lumière l'impact des conflits ethniques dans l'effondrement et la désintégration des Etats, en prenant les dimensions du phénomène et les politiques liées a sa gérance et en identifiant aussi les facteurs qui contribuent à son apparition.

Outre la mise en lumière de l'expérience des régimes politiques dans les Etats Islamiques en matière de la gestion de la diversité ethnique, par la recherche des moyens adéquats et les entrées les plus éminentes adoptées par l'expérience de la Malaisie dans la gestion de la diversité ethnique.

Mots clés: unité nationale, pluralisme communautaire, la Malaisie, violence sectaire, conflit sectaire.

Summary

This paper discusses the internal risks on national unity in Islamic states, by highlighting the impact of sectarian conflicts in the collapse and disintegration of states, taking the dimensions of the phenomenon and the politics related to its management and identifying the factors that lead to its raise. In addition to the disclosure of the political systems experience in Islamic states on its management of the multi sectarian, and that through research of the best ways and most important entries adopted by the Malaysian experience in managing multi-sectarian

Keywords: National Unity, pluralistic community, Malaysia, sectarian violence, sectarian conflict.

*أستاذ مساعد أ، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

مقدمة

برصد أهم الاتجاهات التي تناولت المفهوم للاستفادة منها في فهم جوانبه، ويعد ميكيافيلي (1469-1517) من الرواد الذين تناولوا مفهوم الوحدة الوطنية حيث يساوي بينها وبين الوحدة القومية، وذهب روسو (1712-1778) إلى أن الوحدة الوطنية هي قيام عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي القائم، يتوحد الشعب بموجبه في وحدة قومية يطبع فيها الحكومة التي هي النظام الاجتماعي الذي اختاره، أما هيجل (1770-1831) فكان يمجّد القومية الألمانية إذ ساهمت أفكاره في قيام الوحدة الألمانية، ومفهوم الوحدة الوطنية عنده هي طاعة القانون الذي يجب أن يتوافق مع العدل الذي هو منطوق التاريخ، أما فيخته (1762-1814) فيذهب إلى أن اللغة والثقافة القومية الواحدة هي أساس الوحدة الوطنية.³

كما نادى محمد عبده (1849-1905) بالوحدة الوطنية حيث اعتبر أن خير أوجه وحدة الوطن امتناع الخلاف والنزاع فيه،⁴ أما سليمان محمد الطماوي فيعرفها بأنها قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة تقوم على عناصر واضحة يحس بها الجميع ويؤمنون بها ويستعدون للتضحية في الدفاع عنها،⁵ كما عرفها محمد عمارة بأنها التآلف بين أبناء الأمة الواحدة، من خلال الروابط القومية على أساس حقوق المواطنة التي ترفض التمييز بين أبناء الأمة بسبب المعتقد والدين،⁶ كما يعرفها عبد السلام إبراهيم بغدادي بأنها الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة وإطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية من جانب، وبين الجماعات الإثنية المختلفة من جانب آخر.⁷

فالوحدة الوطنية هي عملية تحقيق الاندماج الاجتماعي بين جميع مكونات المجتمع بغض النظر عن الانتماء الطائفي أو المناطقي في إقليم سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة وبقوانين تسري على كل أقاليم وأفراد المجتمع من غير تمييز، مما يخلق ثقافة وطنية مشتركة تسمو عن الثقافات الفرعية وتحفظها في إطار احترام وحدة الدولة وهويتها، وفي إطار الحرية والعدالة وتحقيق التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشعب والنظام.

ثانياً: الطائفة بين الاستخدام الديني وغير الديني

اكتسبت التعددية الطائفية أهمية كبيرة على الصعيدين العملي والأكاديمي، في ظل ما طرحته الصراعات الطائفية من تحديات لأنماط إدارة التنوع الطائفي، وللوحدة الوطنية للعديد من الدول، فإذا كانت مشكلة التعدد الطائفي لا تشكل تهديداً مباشراً لوجود بعض الدول بسبب نجاحها في التعاطي مع هذا الواقع التعددي، فإن الأمر يختلف في العديد من الدول الأخرى التي تضم تعددية طائفية تستبعد فيها جماعة من المشاركة في الأنشطة المختلفة للمجتمع، أو يمارس في حقها تمييز لصالح جماعة أخرى قد تكون الأغلبية، مما يجعلها أحد الأسباب التي تثير الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية وعنصر حاسماً في تفتيت الدول.

ولعل ما تشهده الدول الإسلامية المتعددة طائفاً من تنامي ظاهرة التعصب الطائفي، الذي أدخل العديد منها في صراعات طائفية تهدد استقرارها ووحدتها الوطنية، يستلزم البحث في الآليات المتبعة لإدارة هذه التعددية المجتمعية لتحويل هذه الظاهرة من الهدم إلى البناء من خلال استخلاص الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في إدارة التعدد الطائفي، وتفاعلها الإيجابي مع واقع التعددية المجتمعية باعتبارها عامل قوة لا ضعف، ومنه محاولة الاستفادة من النموذج الماليزي لإدارة التعددية الطائفية في الدول الإسلامية مع مراعاة خصوصية كل دولة.

أولاً: التعريف بالوحدة الوطنية

يفكك مفهوم الوحدة الوطنية إلى مفردتين (الوحدة+الوطنية)، فكلمة الوحدة تقابلها في الإنجليزية كلمة Unity وتستخدم في بعض المراجع الأجنبية بمعنى Unification أي التوحيد أو التوحيد، وهي تعني جعل الشيء واحداً غير مجزئ ومنقسم،¹ أما كلمة الوطنية فتقابلها باللغة الإنجليزية كلمة Patriotism، وتنسب في اللغة إلى الوطن الذي هو المنزل، ويعرفها معجم الرائد بأنها الإخلاص في الحب للوطن والتضحية من أجله.²

ولقد اختلف الباحثين حول مفهوم الوحدة الوطنية نظراً لاختلاف الأزمنة والثقافات والإيديولوجيات، وسنقوم

سلطة أوسع في المجتمع، أي أن الطائفية هي ديناميكية الجماعة في سعيها إلى اكتساب السلطة وتوسيعها وتقويتها.¹¹ ويتضح الفرق بين الطائفة والطائفية، في كون الأولى هي مجموعة من الناس تشترك بمعتقدات وأفكار معينة لا تهدف من نشاطها التعبوي إلى تحقيق أهداف سياسية، على عكس الطائفية التي تهدف في نشاطها التعبوي إلى تحقيق أهداف سياسية على حساب طوائف أخرى، وتقضيل مصالح طائفة معينة على مصالح طوائف أخرى، ولكن مجرد الانتماء إلى الطائفة لا يجعل الإنسان طائفاً، كما أن عمله لتحسين أوضاع طائفته أو المنطقة التي يعيش فيها دون إضرار بحقوق الآخرين لا يجعله كذلك، لكن الطائفي هو الذي يرفض الطائفة الأخرى.

ونحن نستخدم في هذه الدراسة مصطلح الطائفة بمعنى الجماعة دون تخصيصها بالدين فقط، لأنها قد تكون عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية أو قبلية... أي أن الطائفة تترادف الجماعة الإثنية، كما أن الدول التي سندرسها تشهد تعدداً طائفاً؛ دينياً أو مذهبياً أو إثنياً أو تجمع بينها جميعاً.

ثالثاً: دول إسلامية تعددية مأزومة

تعيش كثير من الدول الإسلامية* تعددية مجتمعية؛ فالعراق يشهد مخاطر التفكك إلى ثلاث دويلات صغيرة وهي دولة كردية في الشمال ودولة سنية في الوسط ودولة شيعية في الجنوب، هذا على الرغم من الآليات الفدرالية والتوافقية المطروحة للتعامل مع الواقع التعددي العراقي المتفجر، وهو الأمر ذاته بالنسبة إلى لبنان الذي يعيش العديد من الأزمات السياسية بالرغم من تبنيه خيار الديمقراطية التوافقية حيث يتم تقاسم السلطة بين مختلف قطاعات المجتمع التعددي.

كما تعاني نيجيريا من أزمة الاندماج الوطني الذي يظهر تارة في شكل صراع إقليمي وتارة في شكل صراع اثني وتارة أخرى في شكل صراع ديني، وهذا نتيجة الطبيعة التعددية للمجتمع النيجيري الذي ينقسم إثنياً إلى جماعة الهوسا المتمركزة في الشمال، وجماعة الإيبو التي تعيش في الشرق، وجماعة اليوروبا التي تعيش في الغرب، ويتبع هذا التعدد الإثني تعددية دينية حيث يتواجد فيها الإسلام

إذا كان المعنى اللغوي للطائفة يشير إلى المعطى الكمي؛ أي الجماعة القليلة العدد المتضمنة في إطار جماعة أكبر، فإن التعريف الاصطلاحي يتنازع اتجاهان هما:

الطائفة باعتبارها مصطلحاً دينياً: يتخذ هذا الاتجاه من الاختلاف الديني أو المذهبي منطلقاً أساسياً في تعريف الطائفة، وهي بذلك الجماعة ذات الهوية الدينية أو المذهبية التي لا تزول إلا بزوال الدين، ومن بين أنصار هذا الاتجاه كوندسن Knudsen وجون إيرل John R.earl ودونالد شريفير Donald W. shriver* ومنوشهر دراج* Manocherhr Derraj* وهاربنز وشارما*، ومنه فالطائفية هي الاستخدام السياسي للدين، أي إخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا وهي سياسة البقاء والتطور لجماعة على حساب الجماعات الأخرى.⁸

الطائفة باعتبارها مصطلحاً غير ديني: ويرى هذا الاتجاه أن تعريف الطائفة لا يشير بالضرورة إلى جماعات مختلفة دينياً أو مذهبياً، ولكن يمتد ليشمل الجماعات الإثنية، بل ويستخدمها البعض للإشارة إلى جماعات معينة تتميز كل منها بصفة معينة تختلف عن صفة الجماعة الأخرى، سواء من الناحية السياسية أو الدينية أو الاجتماعية وحتى من الناحية الأدبية أو الفنية، ومن أنصار هذا الاتجاه ماكس فيبر وأرنست ترولتش وكارل ماركس وفردريك انجلز ومدرسة السلوك الاجتماعي وروبرت ميلسون وهوارد ولب.⁹

كما عرفت محكمة العدل الدولية في 1930 الطائفة بما يلي: «إن معيار كل طائفة هو وجود جماعة من الأشخاص يعيشون في بلد أو محلة معينة، وينتمون إلى عرق أو ديانة أو لغة أو تقاليد خاصة بهم، ومتحدون بواسطة هذا العرق والديانة واللغة والتقاليد في شعور بالتعاقد، بهدف المحافظة على تقاليدهم وعباداتهم، وضمان تعليم وتربية أولادهم وفق تطلعاتهم»¹⁰

وفي هذا الإطار فإن مفهوم الطائفية• يشير إلى الانتماء لمجموعة من الناس الذين تجمعهم العصبية للطائفة، ويسعى منتسبوها إلى الحفاظ على تماسكها وعلاقاتها التضامنية ووظيفتها الاجتماعية، ويطمحون إلى ممارسة

2-أبعاد الأزمة الطائفية

جذبت ماليزيا العديد من الهجرات من الدول المجاورة كالصين والهند وحتى من الدول العربية والأوروبية، وذلك لاستغلال الظروف المناسبة للإنتاج الزراعي، وموقعها التجاري لا سيما مضيق ملقا، ويرى محمد مهتير أن سبب المعضلة الملايوية هي بريطانيا التي أحدثت تغييرات ديموغرافية في ولايات الملايو وأعدت صياغة التركيبة الإثنية وتفجرت للهجرة الصينية والهندية لخدمة مصالحها، وتعود أسباب الأزمة الطائفية إلى ما يلي:

البعد التاريخي: بدأ الاحتكاك الطائفي بين الملايو والصينيين نتيجة لتقسيم العمل، حيث احتكر الصينيون إنتاج المطاط والقصدير، وسيطر المالاي على إنتاج الأرز أثناء الاحتلال البريطاني، وإذا كان الهدف من التقسيم هو تحقيق الكفاءة الإنتاجية، فإنه كذلك يحمل خلفيات طائفية حيث كرس انغلاق الطائفتين في تخصصاتهما، وتزايدت أزمة عدم الثقة بفعل تفضيل اليابان للملايو ومنحهم الفرص الاقتصادية والتعليمية والإدارية، بخلاف الصينيين الذين حرمتهم بسبب مقاومتهم للوجود الياباني في ماليزيا إبان الحرب العالمية الثانية، وتجذر التوتر الطائفي أكثر بسبب رفض الملايو لأي محاولة صينية للقيام بالثورة الشيوعية في ماليزيا.¹⁷

البعد القيمي: لعبت الخصائص الثقافية للملايو والصينيين دورا في تشكيل الأزمة الطائفية، نظرا لميل الملايو للحياة التقليدية في الريف والتواكل وانعدام روح المغامرة، بخلاف الصينيين الراغبين في المغامرة واستخدام التكنولوجيا والمتمركزين في المدن.

البعد السياسي: هيمن الملايو على المناصب السياسية في مقابل تساؤل فرص الصينيين في الحصول عليها، فضلا عن عدم تمتعهم بالمواطنة من الدرجة الأولى والجنسية، إلا أن مهتير محمد برر ذلك بكون الملايو هم أصحاب الأرض، وكان لهم دور محوري في محاربة الاستعمار البريطاني، في حين كان دور الجماعات الأخرى محدودا جدا ولم يتخط دور الحليف الأصغر.¹⁸

والمسيحية وديانات أخرى، فضلا عن التعددية اللغوية إذ تنتشر فيها أكثر من مائة لغة محلية.¹² وفي اليمن تزايد العنف الطائفي بين الزيود الشيعة والشوافع السنة،¹³ ودول الخليج عرفت هي الأخرى عدم الاستقرار في نهاية السبعينيات كاحتجاج شيعة الإقليم الشرقي بالسعودية، ومحاولة الانقلاب في البحرين والكويت، كما انقسم السودان إلى دولتين بانفصال جنوبه نتيجة الشعور بالحرمان الاقتصادي والغبن السياسي، وقبلها انفصلت سنغافورة عن ماليزيا، وتيمور الشرقية عن اندونيسيا،¹⁴ ولهذا تعد التعددية الطائفية وطريقة تعاطي الأنظمة السياسية معها من أبرز التهديدات التي تواجه الوحدة الوطنية، حيث قد تدفع الطائفة المتميزة عن المجتمع والمتمتع بقوة نسبية والمهمشة سياسيا واقتصاديا إلى الانفصال عن الوطن الأم.

رابعاً: دراسة الحالة الماليزية

تميز ماليزيا بالتنوع العرقي واللغوي والديني متعدد الأبعاد مع تعايش الجماعات المختلفة الممثلة لهذا التنوع في مجتمع واحد واحتفاظ كل منها بهويتها، حيث لكل جماعة دينها وتقاليدها ونمط حياتها ولغتها، وهذا التوافق بين الطوائف الثلاثة يشكل الصفة التاريخية التي مكنت ماليزيا بالعيش بسلام.

1-التركيبة المجتمعية

يبلغ عدد سكان ماليزيا 28.3 مليون نسمة حسب إحصاء¹⁵، 2010 ينقسمون عرقيا إلى ثلاثة مجموعات أساسية هي المالايوية بنسبة 58% والصينية بنسبة 31% والهندية بـ 9% بالإضافة إلى بعض المجموعات الثانوية الأخرى بنسبة 2% من مجموع السكان، وينقسمون دينيا إلى مسلمين (الملايو) والبوذيين (الصينيين) والهندوسيين (الهنود) والمسيحيين، فضلا على الانقسام اللغوي فهناك اللغة الرسمية البهاسا ملايو bahasa malayo، واللغة الصينية ولهجاتها، واللهجات المرتبطة بالهنود كالتاميلية، واللهجات المرتبطة بالجماعات الأخرى، بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية كونها الوسيط للتفاهم بين الجماعات العرقية المختلفة لا سيما مع إجبارية تعليمها في ماليزيا.¹⁶

- العدالة التعويضية: انتهجت الحكومة الماليزية فلسفة تحقيق العدالة الاجتماعية التعويضية (تميز إيجابي) * بتحسين الوضع الاقتصادي للملايو ومنحهم المزيد من الفرص الاقتصادية، وفتح المجال أمامهم للتقدم في الوظائف الحكومية وتمكينهم من اكتساب المهارات المهنية المتميزة، دون الإضرار بالأعراق الأخرى، أي أن الحكومة لن تسرق بطرس لتدفع لبولس، وهذه العدالة الإثنية ستؤدي بدورها إلى تحقيق السلام الاجتماعي والتناغم العرقي كون التمييز لا يؤدي إلى بناء أمة ماليزية.²¹

وفي هذا الإطار ساعدتهم الحكومة على الدخول في القطاع الصناعي والتجاري من خلال تكوين شركات أعمال عندما تنجح تسلم للملايو مع توفير القروض لهم، كما اشترطت لإقامة أي مشروع أن يشغل 30% على الأقل من الملايو مع تشجيعهم على تولي مناصب إدارية مناسبة، وكذا السماح للملايو بتملك 30% من أسهم الشركة، ونتيجة لهذه الإجراءات ارتفعت نسبة ملكية الملايو في أسهم الشركات إلى 20% في عام 1990 بعدما كانت 1.5% عام 1969، إلا أن هذه الزيادة لم تكن على حساب الصينيين وإنما جاءت على حساب الاستثمار الخارجي.²²

وتتمثل مبررات المعاملة التفضيلية بكون الملايو هم أصحاب الأرض ومن ثمة فهم أحق بأن يكونوا أصحاب اللغة الرسمية التي يقوم عليها النظام التعليمي، وهم الأحق بوضع أسس المواطنة، كما أنهم الأكثر عددا والأشد فقرا والأكثر حاجة إلى التعليم والوظائف، وهذا لا يعد تفضيلا وإنما إبقاء لثقافة سكان الوطن الأصليين وتراثهم، ويستند هذا الطرح إلى أن كل دول العالم تفرض شروطا لمنح جنسيتها للمهاجرين تضمن اندماجهم في التركيبة الاجتماعية والثقافية لوطنهم الجديد.

وتجدر الإشارة إلى أن المعاملة التفضيلية التي يحظى بها الملايو لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، ولهذا عليهم استغلال الدعم والاستعداد للدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية بعد تخلي الدولة عن دورها التفضيلي في العملية التنموية.

4- إستراتيجية التعامل مع التعدد الطائفي في ماليزيا

وساهمت السياسات الماليزية المتبعة حيال قضية التعدد الطائفي في اندلاع العنف الطائفي في 1969، والذي كان نتيجة الإدراك المبسط لتكوى عبد الرحمن لمطالب الطائفتين، حيث كان يعتقد بأن إتاحة المزيد من الفرص الاقتصادية يرضي الصينيين، وإتاحة المزيد من الوظائف الحكومية يرضي الملايو، وفي الحقيقة كان الصينيون يطالبون بالمزايا السياسية، والملايو يطالبون بالمزايا الاقتصادية.

البعد الاقتصادي: حيث برزت الاختلالات الاقتصادية بين الطوائف الماليزية في السبعينات، واحتكرت الطائفة الصينية القدرات الاقتصادية الماليزية في حين كانت الطائفة المالوية تعيش الحرمان والفقير الذي بلغ نسبة 65% وساهم في اندلاع العنف الطائفي.¹⁹

3 المعادلة الطائفية الماليزية: المعضلة والحل

- **العنف الطائفي:** في ظل الاختلال بين الأغلبية المالوية ذات الثقل السياسي والمظلومة اقتصاديا، والأقلية الصينية ذات الثقل الاقتصادي والمحرومة سياسيا، تفجرت الأزمة العرقية عقب خسارة التحالف الحاكم في انتخابات 1969، حيث أحس الملايو بإمكانية تهيمشهم في العملية السياسية بعدما كانوا يعانون من التهيمش الاقتصادي وهذا ما يعتبر تهديدا لتفردهم في صنع القرار السياسي، علاوة على تنامي مخاوف الطائفة الصينية من تعاضم المطالب الاقتصادية للملايو وإمكانية تحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية، الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة بالمشاركة السياسية مع الملايو، ولعل هذا يعني انهيار الاتفاق الضمني الذي كان سائدا بين الصينيين وهيمنتهم على النشاط الاقتصادي، والملايو وهيمنتهم على النشاط السياسي الأمر الذي فجر أزمة 1969.²⁰

وتزايدت التوترات نتيجة مشكلة اللغة ومطالبة الصينيين بجامعة صينية تدرس باللغة الصينية في 1978، وهو ما يتعارض مع مطلب المالاي بتطبيق الدستور الذي ينص على استخدام لغة المالاي كلغة رسمية، علاوة على رفضهم استخدام اللغة الإنجليزية وسيطا للتعامل والتدريس وبذلك حرمت المدارس الصينية من الدعم الحكومي.

* تنشئة الأجيال على العيش بسلام وانسجام واحترام عقائد وعادات وثقافات الآخرين.

* فرض الرقابة على المعلومات المتدفقة عبر الممر المتعدد الوسائط للمحافظة على العلاقات الودية بين الجماعات الماليزية.

* التركيز على خصوصية القيم الماليزية التي تفرض نمطا خاصا في التعامل بين الحكام والمحكومين ، وتحافظ على خصوصيتها وتواءم مع القيم الغربية ، حيث تعاملت بحذر مع حقوق الأقليات وحق تقرير المصير وحق الانفصال ، واعترضت على المنطق العالمي لحقوق الإنسان ليس للحفاظ على خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والسياسية فحسب ، بل كأسلوب تحاول به الحفاظ على شرعيتها السياسية من الانهيار مركزة بذلك على أولوية الواجبات على الحقوق ، مع تقوية العمل التعاوني لتحقيق السلام. وفي هذا الإطار انتهجت سياسة أنعش جارك والتي ترتب عنها العديد من الأنماط التعاونية.

- المحور الاقتصادي للتنوع الطائفي في ماليزيا:

وضمن هذه السياسة اعتمدت ماليزيا آليات اقتصادية لإعادة الهيكلة الاجتماعية تتمثل في التركيز على الدور التداخلي للدولة ومن مظاهر ذلك:

* دور الدولة في توفير الفرص للمالاي لخلق طبقة رأسمالية ملايوية قوية ، من خلال تبني حزمة من السياسات التفضيلية لصالح المالاي والسكان الأصليين الآخرين ، عبر تقديم المساعدات المالية والتسهيلات الائتمانية والتعاقدات والأسعار التفضيلية ، وتوفير الفرص التدريبية والتعليمية للمالاي بالرفع من حصة المالاي مقارنة بالطوائف الأخرى سواء في التعليم أو التوظيف أو الفرص الاقتصادية (مثلا الأخذ بمعدل 4 للمالاي و1 لغير المالاي في قطاع الخدمة المدنية).

* دور الدولة كمنظم لأنشطة قطاع الأعمال المحلي والأجنبي: وارتبط هذا الدور بسيطرة حزب الأمنو على أجهزة صنع القرارات الاقتصادية كوزارة المالية والتجارة منذ السبعينيات على حساب التجمع الصيني ، ووضع لجنة متابعة أسعار الأسهم المطروحة للمالاي من قبل الشركات الأجنبية والصينية ، وسن قانون التنظيم الصناعي المحدد لكيفية منح

تأثرت معظم سياسات ماليزيا منذ الستينيات بالعمل الطائفي ، حيث أولت القضايا الإثنية ذات الحساسية الكبيرة أهمية كبيرة ، ويتجسد هذا التعامل في ثلاثة أبعاد أساسية هي:

- المحور الثقافي والتنوع الطائفي في ماليزيا: حيث

قدمت الحكومة الماليزية بعد أحداث ماي 1969 السياسة الثقافية القومية في 1971 والتي تقوم على ما يلي:²³

* الإسلام هو الدين الرسمي مع ضمان حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية للآخرين ، ويلاحظ أن ماليزيا لم تبني شعار أسلمة المجتمع أو بناء الدولة الإسلامية ، كون ذلك لا يتفق مع معطيات التعدد الطائفي في ماليزيا ، ولكن دولة حديثة تحقق الأهداف العامة للإسلام ، وهذا ما أكده مهتير محمد بالقول بأن الطريق الصحيح هو العيش معا بسلام بين شعوب مختلف الديانات.²⁴

* جعل اللغة الملايوية bahasa malaya لغة رسمية ولغة إجبارية في المدارس الصينية والتاميلية ، والإنجليزية لغة ثانية ، مع احتفاظ المدارس الصينية والتاميلية باستقلالها. وهي استجابة جزئية لمطالب غير المالاي من طرف الحكومة ، وأدى ذلك إلى زيادة انتشار البهاسا ملايو بين غير المالاي رغم احتفاظهم بلغاتهم.

كما ركزت ماليزيا على التعليم الوطني الذي يهدف إلى سد الفجوة بين الطوائف المختلفة ، حيث سعت الخطة الإستراتيجية 2020 إلى:²⁵

* العمل بنظام الحصص في الجامعات وفقا للتكوين العرقي ؛ 55% للمالاي و45% لغيرهم.

* تطبيق نظام المدارس المتكاملة أو المتحدة التي تجمع في مبنى واحد المدارس الملايوية والصينية والتاميلية منذ منتصف الثمانينات.

* زيادة قدرة المدارس الوطنية (الحكومية) على اجتذاب جميع الأعراق ، وجعلها مدارس مفضلة لدى الجميع ، وذلك بتزويدها بالأجهزة والكفاءات لجذب الجميع ومنه التنشئة على الوحدة الوطنية ، فضلا عن فرض اللغة الإنجليزية في العلوم والتكنولوجيا رغم معارضة الملايو.

ومراعاة المصالح المشتركة للطوائف المختلفة ، حيث يتقدم التحالف بمرشح واحد عن كل دائرة انتخابية في حين أحزاب المعارضة تتقدم بأسماء عديدة.

2-توفير قنوات المشاركة مع الاحتفاظ بالوضع المتميز للمالاي: وهي تدل على قدرة النظام على الاستجابة لمتطلبات تمثيل الطوائف المختلفة ، والأئتلاف الحاكم يضم أحزابا تمثل مصالح الجماعات الصينية والهندية والمالايوية ، علاوة على تمثيل الجماعات في مختلف المستويات بما فيها المستوى الوزاري ، وفي 2004 كان هناك خمسة وزراء صينيين وواحد هندي وأربعة للبوهميترا غير المالاي من أصل 13 وزارة.

إلا أنه يلاحظ الاحتفاظ بالوضع السياسي المتميز للمالاي والبوهميترا الآخرين ، من خلال الدور القائد لحزب الأمن في الائتلاف الحاكم ، والدور المؤثر لحكام الولايات في انتخابات الملك من بينهم كل خمس سنوات.²⁸

- اعتماد النظام الفدرالي الذي يجمع 14 ولاية ، ويتناسب مع المجتمعات التعددية ، حيث يسمح بالمحافظة على الخصوصية الثقافية للطوائف ويزيد من المشاركة السياسية ،²⁹ فضلا على اعتماد إستراتيجية تقاسم السلطة التي تضمن بالتحالف الكبير مشاركة مختلف القطاعات في العملية السياسية على أن يتخذ القرار بالتوافق وليس بالأغلبية ، وأن يتم موازنة الفوائد بين الشركاء حتى وإن كانت المساهمة غير متساوية في تلك المشاركة.

خاتمة

ترتبط مسألة الوحدة الوطنية بالتعدد الطائفي حيث يعد العنف الممارس من الطوائف في مقدمة أشكال العنف الذي يهدد سلامة الوحدة الوطنية ، ولهذا فهي تحتل صدارة الأولويات التي تهتم بها الدول لاسيما تلك التي تتكون من جماعات طائفية متعددة ومتمايزة.

وتعتبر ماليزيا نموذجا للتعايش الطائفي بين المالاي والصينيين والهنود ، مع احتفاظ كل طائفة بخصوصيتها الثقافية والاجتماعية ، ولهذا تعد أكثر استقرارا من العديد من الدول المتجانسة طائفيا ، إلا أن ذلك لا يمنع من الحذر في

وتجديد التراخيص لمزاولة نشاط الشركات المتوسطة حيث اشترط مساهمة البوميترا بحصة 30 % في رأس المال والتوظيف.

* دور الدولة كمشتر: وذلك بزيادة ملكية القطاع العام وتوليه عملية شراء الأصول نيابة عن المالاي ، ولعل أهم مؤشر على تزايد دور القطاع العام هو ارتفاع عدد الشركات العامة من 22 شركة عام 1960 إلى 109 عام 1970 إلى 1014 سنة 1985 ، وبعد تبني ماليزيا لعملية الخصخصة (1996-2000) حرصت على زيادة نصيب المالاي في الشركات موضع الخصخصة حيث حصل المالاي على 61.2 % من أصول هذه الشركات المخصصة.²⁶

- المحور السياسي والتعدد الطائفي: ويمكن إبراز الترتيبات السياسية المتبعة فيما يلي:

* دور القيادة السياسية: دور القيادة - مهتير - في شد الأطراف المختلفة إليه عبر سياسة التوازن في التعامل معها أي عدم محاباة طرف (طائفة) على طرف آخر (طائفة أخرى) وذلك وفقا لشعاره أن التمييز يكون للضرورة وليس للمحاباة وكذا إعمالا للعدل في توزيع الموارد.²⁷

* التحالف الحزبي العابر للطوائف: فرغم انتشار الأحزاب الطائفية في ماليزيا فإن نظامها يتسم بالاستقرار نتيجة للتحالفات الحزبية ، فالجبهة القومية (الائتلاف الحاكم) الذي يضم الحزب المالاي المهيمن UMNO وأبرز الأحزاب الممثلة للجماعات الصينية والهندية التي تقدم نفسها كمداخلة عن مصالح الأقليات الهندية والصينية ، وتوسع التحالف ليضم 14 حزبا بعضها صيني وبعضها هندي وبعضها الآخر من قوميات مختلفة من السكان الأصليين ، وتأسس هذا التحالف المستمر غير المرتبط بالمواعيد الانتخابية على أساس البراجماتية والشراكة في الحكم من خلال المحاصصة الطائفية ، وهناك دعوات بتحويل التحالف إلى حزب واحد عبر طائفي بدلا من التأطير الطائفي لكل حزب داخل التحالف.

* طبيعة النظام الانتخابي الماليزي القائم على الأغلبية البسيطة المحفز لظهور الائتلاف الواسع بين الأحزاب ذات القواعد الطائفية المختلفة ، وهو ما يخلق التنسيق بينها

المالاي للسياسات التفضيلية لصالح المالاي راجع إلى ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي التي انعكست على كافة فئات المجتمع الماليزي، ومشاركتها في الائتلاف الحاكم، والخوف من الانفجارات الطائفية التي تهدد مصالح المجتمع ككل. وهكذا فإن أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية هو أن تحقيق التنمية والاستقرار في المجتمعات التعددية يمكن تحقيقه رغم الصعوبات والتحديات التي تواجهها وأن ذلك ليس مستحيلاً، كما أنه يجب على كل دولة أن تستحضر خصوصيتها الثقافية والاجتماعية وتجعلها الحاكمة في تحديد مناهج التنمية والإصلاح.

التعامل مع المسألة الطائفية، فالضمانة الأساسية لبقاء السلام الاجتماعي هو استمرار العدالة الطائفية. كما أن المصلحة المشتركة للطوائف تمثل العامل المحدد في تحديد شكل العلاقات الطائفية في ماليزيا، حيث إن الخبرة التاريخية تثبت أنه بالإمكان التحول من العنف الطائفي إلى الصداقة بفعل المصلحة المشتركة في غضون أعوام، حيث حيدت الطوائف الثلاث خلافاتها وتعاونت من أجل الاستقلال عن التاج البريطاني، كما أن غياب العنف الطائفي يعود إلى تمركز مصالح الصينيين في المدن، وتمركز مصالح الملايو في الريف، فضلاً عن أن القبول النسبي لغير

الهوامش

1. المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ، مطبعة مصر ، القاهرة ، 1961 ، ص 1028.
2. جبران مسعود ، معجم الرائد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص 1615.
3. ناجي عزو محمد عبد القادر ، الوحدة الوطنية في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ، القاهرة ، 2009 ، ص 18.
4. عبد العزيز الدوري ، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي ، ط 3 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986 ، ص 145.
5. سليمان محمد الطماوي ، الوحدة الوطنية ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1974 ، ص 17.
6. محمد عمارة ، الإسلام والوحدة الوطنية ، دار الهلال ، القاهرة ، 1979 ، ص 23.
7. عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص 291.
- * استاذ الأخلاق ورئيس الإتحاد اللاهوتي في نيويورك ، له كتاب أخلاق للأعداء: الغفران في السياسة 2005
- * منشور دراج استاذ العلوم السياسية بجامعة تكساس
- * شلرما هو استاذ مقارنة الأديان بجامعة ماكفيل بمونتريال
8. برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات ، شركة الفجر للطباعة والنشر ، (د ب ن) ، ص 20.
9. O toole, Roger, underground traditions in the study of sectarianism: non-religious uses of the concept sect, journal of the scientific study of religion, vol.15, no.2, 1976, p.154.
10. عصام سليمان ، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان ، ط 1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1991 ، ص 19.
- يشير النظام الطائفي إلى تواجد عدد من الطوائف المتعددة في دولة واحدة ، تسمح قوانينها لكل طائفة بممارسة حياتها الطائفية الخاصة بها ، وإتباع الأنظمة الطائفية الخاصة بها والمثول أمام المحاكم المذهبية الخاصة بها ، ويتأتى عن ذلك كله أن تصح لكل طائفة عاداتها وتقاليدها وحتى ثقافتها ، للمزيد انظر: سمير الصباغ ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التبدل ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 307.
11. سليمان تقي الدين ، الطائفية والمذهبية وآثارها السياسية ، في: الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون ، تحرير: عبد الإله بلقزيز ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013 ، ص ص 60-61.
- تجدد الإشارة إلى اعتمادنا لمعيار العضوية في منظمة التعاون الإسلامي في تعريف الدولة الإسلامية ، وليس معيار الأغلبية السكانية المسلمة أو النص على الإسلام في دستور الدولة.
12. نصر الدين إبراهيم ، الإندماج الوطني في إفريقيا: نموذج نيجيريا ، سلسلة دراسات إفريقية ، عدد 3 ، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، القاهرة ، 1997 ، ص ص 16-17.
13. ألكسندر مترسكي ، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015 ، ص ص 4-5.
14. طلعت رميح ، انفصال تيمور الشرقية: نموذج كلاسيكي لتفكك دولة إسلامية ، على الموقع: <http://www.alnoha.com/read/taymor.htm> تاريخ الإطلاع 10 فيفري 2015
15. محسن صالح ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، على الموقع: <http://studies.Aljazeera.Net/issues/2012/06/2012621112353.htm> 5 أكتوبر 2013
16. كمال المنوفي وآخرون ، الأطلس الماليزي ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2006 ، ص ص 153-152.
17. Mahatir Bin Mohamed, the Malay Dilemma, Times Books International, Singapore, 1970, p.6.
18. جابر سعيد عوض ، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي ، في: الفكر السياسي لمحضير محمد ، تحرير: محمد السيد سليم ، برنامج الدراسات الماليزية ، جامعة القاهرة ، 2006 ، ص 178.
19. جابر سعيد عوض ، العولمة والمجتمع الماليزي المتعدد الأعراق ، في: ماليزيا والعولمة ، تحرير: هدى متكيس ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010 ، ص 170.
20. كمال المنوفي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 210
- يشير إلى الآليات المتبعة لتغيير وضعيات اجتماعية غير متوازنة ، لتحقيق المساواة وتصحيح وضعية ترتبت عن عدم المساواة السوسيو اقتصادية ، والتمييز الإيجابي هو خروج عن قاعدة عدم التمييز ، ويعد منطلقاته في انتقاد المساواة الشكلية أمام القانون والتي لا تحقق المجتمع العادل والمنصف ، وعليه فالتمييز الإيجابي يمكن الفئات المهمشة ومن ثم فهو يحقق المساواة الفعلية. انظر: الحسين عبوشي ، دور القانون في توطيد المواطنة: قراءة في إجراءات التمييز الإيجابي ، في: المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي ، أشغال الندوة المنظمة من طرف مختبر الدراسات الدستورية والسياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية ، مراكش ، مارس 2009. كذلك انظر: مايكل ج. ساندل ، الليبرالية وحدود العدالة ، تر: محمد هناد ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة ، 2009 ، ص ص 228-246.
21. Mahatir Mohamed. The Malay dilemma, Op. Cit. pp. 150-154.
22. جابر سعيد عوض ، رؤية القيادة لقضايا الإصلاح في ماليزيا ، في: قضايا الإصلاح في ماليزيا ، تحرير: هدى متكيس وحسن بصري ، برنامج الدراسات الماليزية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010 ، ص 20.
23. كمال المنوفي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 198.
24. محمد مهتير ، موسوعة محضير بن محمد: الإسلام والأمة الإسلامية ، تر: عبد الرحمن الشيخ وآخرون ، ج 1 ، ط 1 ، دار الفكر ، كوالالامبور ، 2004 ، ص 103.

25. كمال المنوفي وآخرون ، مرجع سابق ، 201.
26. المرجع نفسه ، ص 211.
27. المرجع نفسه ، ص 206.
28. محسن محمد صالح ، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور ، دراسات إستراتيجية ، العدد 136 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2008 ، ص 32.
29. Vejai Balasubramian, federal-state relations in Malaysia: expendit and necessary, **economic and political weekly**, Vol.33, No. 29/30(jun, 18-31, 1998) pp. 1912-1913.